الكتلة الوطنية وأثرها في التطورات السياسية في سوريا اعقاب الثورة السورية الكبرى من ١٩٢٧-١٩٣٦

المدرس الدكتور
رحيم حسن محمد الشامي

المقدمة

تعد المدة الممتدة من ١٩٢٧-١٩٣٦ مدةًمهمة جداً في تاريخ سوريا لأن الحركة الوطنية السورية استطاعت ان تحقق بعض المكاسب المهمة للشعب السوري خاصة بعد ان توحدت الأحزاب السياسية فيها في جبهة واحدة وهي الكتلة الوطنية، منها تأسيس الجمعية ووضع الدستور للبلاد وعقد المعاهدة السورية- الفرنسية عام ١٩٣٦.

تضمن البحث مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ركزت على اهم النتائج التي توصل اليها البحث وقائمة المصادر والمراجع.

تطرق المحور الأول الى ظهور الكتلة الوطنية التي خاض أعضائها صراعاً طويلاً من أجل الحصول على الاستقلال لبلادهم، والعوامل التي أدت الى ظهورها. وتناول المحور الثاني/ الجمعية التأسيسية والدستور وسياسة الانتداب الفرنسي منها، وسلط المحور الثالث/ الضوء على المعاهدة الانتدابية التي وقعت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ والتي رفضت من قبل الشعب العربي السوري وموقف الحركة الوطنية منها.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية والمعربة يأتي في مقدمتها كتاب ذوقان قرقوط " تطور الحركة الوطنية في سوريه ١٩٢٠-١٩٣٩" والذي اغنى البحث بمعلومات مهمة وقيمة شملت محاور البحث كافة، وكتاب صلاح العقاد" المشرق العربي المعاصر" وكتاب محمد عزة دروزة" حول الحركة العربية الحديثة" وكتاب جورج أنطونيوس" يقظة العرب" وغيرها من الكتب التي رفدت البحث بمعلومات قيمة عن الحركة الوطنية السورية.

المحور الأول

ظهور الكتلة الوطنية

بعد استقالة الجنرال جوفنيل(Hennridi- Jovenel)(١) من منصبه في ٢٧ أيار ١٩٢٦ نتيجة رفض الحكومة الفرنسية لمسودة المعاهدة التي قدمها لها لتنظيم العلاقة بينها وبين سوريا محل الانتداب(٢) . أعلنت فرنسا رغبتها في اجراء بعض التغيرات على حكمها الانتدابي المباشر وذلك باضفاء نوع من الصبغة الإدارية والمدنية عليه، ولهذا قامت بتعيين المسيو هنري بونسو(ponsouHenry)(٣) مندوباً سامياً في سوريه ولبنان في ٣ أيلول ١٩٢٦، لتحقيق هذه المهمة. وحال وصوله الى سوريه قام بجولات كثيرة للمدن السورية المهمة اذ اتصل بممثلي القوى الوطنية للاطلاع على آرائهم(٤).

ان بونسو الذي سبق له العمل في شمال أفريقيا جاء وفي ذهنه اخضاع السوريين لنفس الأساليب الاستعمارية السائدة في المغرب العربي، فلم يكن هو الرجل المهيء لنقل البلاد الى نظام دستوري في اطار الانتداب فقد رسم سياسته بتحقيق الاتفاق مع جيران سوريه على الحدود فإذا تعذر ذلك يحال الى تحكيم دولي، لتحقيق الاستقلال الإداري للمقاطعات، وإنشاء قوه من المتطوعين السوريين للمحافظة على الامن الداخلي(٥)، أما الشؤون الخارجية والدفاع فهي من اختصاص الانتداب ويمكن تعيين ملحقين سوريين بالسفارات الفرنسية لرعاية مصالح مواطنيهم، وهذا اتجاه نحو الادماج في السياسة الخارجية وهو أسوأ من الاستقلال على مراحل.

أما موضوع الوحدة فأن بونسو أوضح انه سيتم بالعمل الدستوري عندما تنتخب مجالس نيابية في جبل الدروز وتطالب هذه المجالس الاندماج في سوريه(٦) . وقد اصدر بونسو عفواً استثنى فيه عدداً كبيراً من زعماء الثورة ورجال الحركة القومية(٧) .

لعبت الأزمة بشأن الدستور اللبناني عاملاً مساعداً في صدور رد المواطنين على اعلان بيان بونسو، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧، وجاء هذا الرد في صيغة بيان وضع في نهاية مؤتمر بيروت الذي عقده خمسة عشر مندوباً سورياً ولبنانياً، في تشرين الأول١٩٢٧، وتناول مقترحات المندوب السامي في عشر فقرات دقيقة(٨)، وقد ألف سبعة منهم نواة الكتلة الوطنية وهم : احسان الشريف من دمشق وإبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من حلب ونجيب البرازي وعبد القادر الكيلاني من حماة ومظهر

رسلان وهاشم الأتاسي(رئيس المؤتمر) من حمص وتوسعت هذه النواة بعودة عدد من قادة الثورة الذين عفا الفرنسيون عنهم في آذار ١٩٢٨ الى سورية وكان من بين هؤلاء المعفو عنهم الذين أنظموا مباشرة الى صفوف الكتلة الوطنية فوزي الغزي ولطفي الحفار(٩)، وفارس الخوري من دمشق، حسني البرازي من حماة وسعد الله الجابري(١٠).

فضلاً عن هذه العوامل فأنهناك عوامل أخرى أدت الى ظهور الكتلة الوطنية منها مواجهة السياسة الفرنسية بشأن انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ومصالح الطبقة البرجوازية الاقتصادية التي وجدت ان تجزئة المشرق العربي وإقامة الحدود قد أدت الى ضعف الاقتصاد السوري وحدوث الازمات الاقتصادية. فأصبح إلزاماً على رجال الصناعة والتجارة والزراعة ان يتكتلوا لمواجهة المتطلبات الجديدة والوقوف في وجه الشركات الأجنبية التي شجعها الانتداب وقدم لها كل الدعم، ولهذا شهدت مدة حكم بونسو نشاط الطبقة البرجوازية السوريه في تأسيس الشركات مثل شركة الاسمنت الوطنية وظهور صناعات النسيج الحديثة المتطورة وغيرها(١١).

ان العامل الآخر الذي أدى الى ظهور الكتلة الوطنية هو الخلافات الشديدة التي ظهرت بين بعض قادة سوريه وزعمائها حول مستقبلها السياسي وشكل الحكم فيها، اذ ظهر اتجاهين متناقضين هما: اتجاه دعا الى ان تأخذ سوريا بنظام الحكم الملكي الدستوري والاتجاه الآخر دعا الى نظام جمهوري. كما تعرضت سوريه خلال هذه المدة لظهور تنافس عراقي- سعودي حول الحصول على عرش سوريه ولذلك رأى قادة سوريه ضرورة التكتل لتقرير مصيرها والتخلص من الضياع والتخبط السياسي نحو إقامة كيان خاص لسوريه(١٢) .

ولم يبدأ التنظيم الجديد بتوقيع البيانات الوطنية باسمه حتى خريف عام ١٩٣١ اذ اصبحت بيانات قادة الحركة الوطنية تصدر باسم الكتلة الوطنية وبتوقيع رئيسها هاشم الأتاسي(١٣)، لكن بذور الكتلة الوطنية كانت زُرعت في مؤتمر بيروت عام ١٩٢٧، وبدأت الكتلة مع انتخابات الجمعية التأسيسية في ربيع ١٩٢٨ في إرساء نمط محدد في السلوك السياسي(١٤)، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ تمكن قادة الحركة الوطنية من وضع النظام الداخلي والاطار التنظيمي للكتلة الوطنية. وقد تضمن نظامها الداخلي(٤٤) مادة

وهي تشكل الأهداف الوطنية التي تسعى الكتلة الى تحقيقها. اذ نصت المادة الأولى من المبادئ العامة على ان الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

١- تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة اجنبية وإيصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة وجميع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة على ان يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

٢- بذل المساعي مع الأقطار العربية لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار على ان لا يتعارض هذا المسعى مع الأهداف التي يرغب كل قطر في تحقيقها.

٣-حشد طاقات الامة المادية والمعنوية في الجهاد الوطني حتى تبلغ الآمة أهدافها.

٤- ان الكتلة الوطنية هي الممثل الوحيد للشعب السوري وأن جهودها وحدها هي الجهود الصحيحة التي تمثل آمال الشعب السوري (١٥) .

كانت قيادة الكتلة ذات مستوى تعليمي عالي كان اكثر من ٩٠٪ من أعضائها قد تلقوا تعليماً علمانياً بدلاً من التعليم الديني التقليدي وحصل اكثر من نصفهم على تعليم مهني عالي في اسطنبول لاعدادهم للخدمة الإدارية او العسكرية في الدولة العثمانية، والتحق آخرون في الجامعات الاوربية(١٦).

تمثل الهدف الأول للكتلة في نزع المصداقية من جميع المتنافسين المحليين الذين تلقوا التشجيع من المندوبية العليا. وكان هدف الثاني المشاركة في الحكم الى جانب الفرنسيين في انتظار رحيلهم الحتمي(١٧).

إن المبادئ التأسيسية للكتلة تُظهر بوضوح الخصائص البارزة والمصالح الطبقية لقيادتها، وقد وضعت هذه المبادئ أول مرة في مؤتمر حمص في تشرين الثاني ١٩٣٢، حيث اعلن الوطنيون رسمياً عن الكتلة بوصفها تنظيماً سياسياً يدعو الى الوحدة السورية وتكامل أراضيها واستقلالها، وأضيفت فقرة تنص أنه يحق للبنان ((تقرير مصيره السياسي ضمن حدود ما قبل عام ١٩٢٠)) كما دعت الكتلة الى تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار(١٨).

اتضحت البنية التنظيمية للكتلة الوطنية لأول مرة في مؤتمر حمص عام ١٩٣٢، إذ أنشئ المكتب الدائم من سبعة أعضاء منتخبين هم: هاشم الأتاسي(رئيساً) وإبراهيم هنانو(زعيماً) وسعد الله الجابري(نائباً للرئيس) وفارس الخوري(عميد) وجميل مردم

وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي، وكان هؤلاء يديرون الشؤون اليومية للكتلة ويؤلفون قيادتها الفعلية، وكانوا مسؤولين عن تنفيذ القرارات وإصدار البيانات، أما مجلس الكتلة الذي تألف من ثمانية وثلاثين عضواً فهو الهيئة التي تحدد توجه التنظيم وتقرر مبادئه واستراتيجيته وتنتخب المكتب الدائم، وضمت التشكيلات السياسية المؤتمر العام واللجان الفرعية(١٩).

نشأت الكتلة الوطنية على انقاض حزب الشعب الذي غادر عدد من أعضائه البلاد منذ قيام الثورة، وقد انضم الى اعضاءه الذين بقوا في البلاد فريق آخر من المستقلين في المبادئ الوطنية(٢٠). وأصبحت هذه التشكيلة تمثل الحركة القومية في سوريه، وظلت كذلك الى الحرب العالمية الثانية(٢١) .

وبعد تصريح بونسو بدعوته الى جمعية تأسيسية، عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة اجتماعاً ضم الرجال الوطنيين الذين ظلوا خارج البلاد، وتقرر فيه إذاعة بيان بوجوب ان يتضمن الدستور وحدة سوريه الطبيعية وسلطانها القومي. واذاع سلطان الأطرش بياناً أوضح فيه ان يكون جبل الدروز ضمن الوحدة السورية. وقد عقد انصار الوحدة في مناطق لبنان واللاذقية مؤتمر في دمشق قرروا فيه تأكيد الميثاق القومي والمطالبة بالوحدة السورية التي تضم جبل الدروز ومنطقة اللاذقية والاقضية الأربعة وجبل كامل وسائر المناطق التي ضمت الى لبنان، وكانت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر من الطبقة الوطنية المحترمة في مناطقها والمعبرة عن رأي أهلها تعبيراً صادقاً. وكان لهذه الحركات والبيانات أثر قوي في شد أزر الكتلة الوطنية وتثبيتها، كما كانت اعلاناً جديداً عن تغلغل فكرة الوحدة القومية في مختلفالمناطق الشامية وعن تذمر الذين انضموا الى لبنان بالرغم عنهم(٢٢) .

ونتيجة أحتواء الكتلة الوطنية على اتجاهات وتيارات مختلفة انتهى بقيامها دور بعض الأحزاب السياسية مثل حزب الاستقلال وحزب الشعب، والحزب الوطني السوري، واللجنة العليا وغيرها. لأن أهم العناصر في تلك الأحزاب سارت تحت علم الكتلة ونصبت نفسها زعيمة البلاد والناطقة باسمها. إلا ان هذا لم يؤدي دون تكاثر الأحزاب في البلاد، وقد جاءت ظاهرة تعدد الأحزاب في مرحلة انتخابات الجمعية التأسيسية وهي المرحلة التي كانت تتجمع فيها البلاد حول الكتلة الوطنية وكانت تلك الأحزاب

والتكتلات مظهراً يدل في حقيقته وخفاياه على عمق الصراع على سوريه، وكان أحد أوجه التنافس بين دول أوروبا وخاصة فرنسا وبريطانيا على النفوذ السياسي والاقتصادي كما كانت فرنسا وراء تشجيع ظهور التكتلات السياسية لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية(٢٣) .

استطاعت الكتلة ان تصل الى درجة من الاستقرار والزخم الداخلي والديمومة أعلى ما توصل اليه أي حزب سياسي آخر في سوريه لأنها نجحت في ادعاء الوصاية على سورية في كفاحها لإخراج المحتلين الفرنسيين، وحافظت على تماسكها على الرغم من وجود جماعات متقلبة ومنافسات شخصية شديده وحساسيات بين المناطق، ناهيك عن الضغوط الفرنسية، وأقامت الكتلة نوعاً من التوازن مع الفرنسيين عملت في اطاره على تخفيف وطأة السيطرة الفرنسية على سورية(٢٤).

المحور الثاني

الجمعية التأسيسية والدستور ١٩٢٨

نتيجة السياسة الفرنسية التعسفية التي استمرت عليها بعد انتهاء الثورة السورية عام ١٩٢٥، لذا رأت الحكومة الفرنسية بأنها ملزمة بموجب أحكام المادة الأولى من صك الانتداب بإصدار نظام أساسي لسوريه ولبنان وذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ صك الانتداب على سوريه ولبنان. وبناء على ذلك، فقد قامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة برئاسة المسيو بول بونكا لوضع أنظمة أساسية لسورية ولبنان بعد مفاوضات عديدة بين المندوب السامي بونسو وقادة الكتلة الوطنية(٢٥) .

جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ واشتركت الكتلة الوطنية فيها بالرغم من ما كان من تقيد بونسو الدستور بنطاق الانتداب وغموض وعوده، واذاعت بياناً أكدت فيه حرصها على تحقيق الأهداف القومية، في هذه الخطوة حالف مرشحي الكتلة النجاح بمقياس متناسب مع الروح الوطنية التي كانت سائدة بقوة الثورة وتضحيات البلاد وبطولة المجاهدين مما لم يكن يتوقعه الفرنسيون(٢٦)، إذ اسفرت عن فوز قائمة الكتلة الوطنية وهم هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفوزي الغزي وشكري القوتلي وجميل مردم ومصطفى الحفار وعبد الرحمن الكيالي وسعد الله الجابري(٢٧).

وفي الجلسة الافتتاحية للمجلس يوم ٩ حزيران رد أعضاء الكتلة الوطنية على خطابي المندوب السامي الفرنسي ورئيس الحكومة السورية بثقة، وطالبوا باستقالة الحكومة المؤقتة التي يرأسها تاج الدين الحسيني وطالبوا أيضاً باستقالة مرشحو الحكومة الأربعة الذين انتخبوا في دورة خاصة وذلك بالنظر الى الإجراءات القسرية وغير الشرعية التي استخدمتها الحكومة تأميناً لمقاعدهم(٢٨).

عقدت الجمعية التأسيسية (١٥) جلسة بين ٩حزيران الى ١١ آب وكان إبراهيم هنانو قد تولى رئاسة اللجنة التي كلفت بوضع الدستور وفوزي الغزي مقرراً لها. وقد انتهت اللجنة من وضع الدستور الذي تألف من (١١٥) مادة، فجاء دستوراً متفقاً مع دساتير الدول العربية، ونص على ان سورية وحدة لا تتجزأ وأنها جمهورية نيابية دينها الرئيسي الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق. وبينما كانت سوريه مقبلة على تجربة نظام دستوري تعددت فيها الأحزاب السياسية،إلا ان معظمها ظهر واختفى دون ان يترك أثر، وبقيت الكتلة الوطنية وحدها صاحبة النفوذ(٢٩) .

ولما تقدمت الجمعية التأسيسية بالدستور للمناقشة والاقرار، فوجئت اللجنة بأمر المندوب السامي الفرنسي بحذف ست مواد رأى انها تتعارض مع حقوق الانتداب والتزامات فرنسا الدولية. وتتعلق هذه المواد بالوحدة السورية والتمثيل الخارجي وتنظيم الجيش وإعلان الحرب وحق العفو واطلاق سراح المعتقلين(٣٠) . ونصت المادة الثانية من الدستور السوري الموضوع من قبل الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ والتي حذفها الفرنسيون مع خمس مواد أخرى بالإكراه ونصت هذه المادة على ان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ(٣١).

رفضت الجمعية حذف المواد الستة فصدر الأمر بتعطيلها ثلاثة اشهر ثم ثلاثة أشهر أخرى وبعد ذلك الى اجل غير مسمى، فعمت المظاهرات والاحتجاجات انحاء البلاد(٣٢) . فعقدت الاجتماعات ورفعت الاحتجاجات الى عصبة الأمم والى الحكومة الفرنسية، وأعلنت الكتلة الوطنية أنها لن تتقيد بها وانها لن تتراجع على اعتبار دستور الجمعية هو القائم الواجب احترامه وتطبيقه.

دعا سلطان باشا الأطرش الى مؤتمر يعقد في مربض المجاهدين في الصحراء وشارك فيه عدد كبير من رجال الحركة الوطنية وقرر المؤتمر تجديد العمل على انقاذ سوريه

وتحقيق مطالبها وحقوقها كاملة مع المطالبة بحقوق فلسطين، وقد أراد المندوب السامي بونسو تحريك الموقف السياسي في سوريه باتجاه يعزز تطبيق نظام الانتداب فيها(٣٣) .وقد فاجأ المندوب السامي بونسو الكتلة الوطنية في ١٤ أيار ١٩٣٠ بإعلان دستور الجمعية التأسيسية، وبقرار منه بعد ادخال كثير من التعديلات عليه، وذلك بزيادة المادة(١١٦) التي نصت على حق فرنسا بالمحافظة على النظام والامن والدفاع عن البلاد، وتمثيل سوريه بالمحافل الدولية(٣٤) . وبهذه المادة ضمنت الحكومة الفرنسية وضع يدها على مواد الدستور وجعلته مرهوناً بموافقتها، بينهما أبقت المواد الـ(١١٥) مطابقة للدستور الذي وضعه لجنة الدستور وأقرته الجمعية التأسيسية في الثامن من آب ١٩٢٨(٣٥) . وقد عين المندوب السامي وكيله في دمشق هو المسيو سولدمياك من أجل اجراء انتخابات تضمن لفرنسا من الأنصار ما يوازي قوة الوطنيين المحتملة في البرلمان.

ان المعارضة الوطنية جعلت فرنسا تحجم عن اجراء الانتخابات لمدة سنة تقريباً. وانقسم قادة الحركة الوطنية الى فريقين، فريق يرى مقاطعة الانتخابات وآخر يحبذ الدخول فيها، لذا اسرعت الكتلة الوطنية وعقدت مؤتمراً في دمشق اتخذت فيه قراراً بخوض الانتخابات وكان الصراع عنيفاً في تلك الانتخابات بين الكتلة الوطنية والفئات الأخرى من الأحزاب(٣٦) . مما أدى الى حدوث مصادمات بين المواطنين أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى في كل من دمشق وحلب. وقد عمدت السلطة الفرنسية الى التزوير فجاءت نتيجة الانتخابات التي جرت في ٣٠ آذار ١٩٣٢ لصالح مرشحي قائمة الحكومة اذ فاز ٥٣ نائباً من الموالين لها و١٧ نائباً من الوطنيين(٣٧)، و دعى بونسو البرلمان الجديد الى الاجتماع في ٧ حزيران ١٩٣٢ لانتخاب رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء. وقد تم تعيين محمد علي العابد أول رئيس للجمهورية السورية، وحقي العظم رئيس للوزراء(٣٨).

المحور الثالث

المعاهدة الانتدابية وموقف الحركة الوطنية منها

أدرك رجال الكتلة الوطنية خطورة المرحلة التي تمر بها البلاد فعقدت عدة اجتماعات لتدارس الموقف السياسي، وخاصة مسألة عقد المعاهدة فطالبت بأن يعلن المندوب السامي أسس المعاهدة السورية الفرنسية والتي توجب ان تكون على غرار

المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، هددت الكتلة الوطنية بسحب نوابها من المجلس النيابي والانسحاب من الوزارة القائمةوزارة حقي العظم، ولما لم تستجب فرنسا لمطالب الكتلة الوطنية لذا انسحبت من الوزارة، وقد أثار استقالة الوزيرين في تشرين الأول ١٩٣٢ من أعضاء الكتلة الوطنية وهما هاشم الاتاسي وإبراهيم هنانو، موجه من الحماس الوطني وتأييد الكتلة الوطنية، اذ خرجت المظاهرات الصاخبة وعقدت الاجتماعات الجماهيرية مما حدى بالسلطة الفرنسية الى فرض الاحكام العرفية، ثم تعطيل جلسات المجلس النيابي الى اجل غير مسمى(٣٩) .

أرادت فرنسا اتباع سياسة القوة والعنف كمحاولة منها لوضع حد لنشاط الكتلة الوطنية وتصاعدها فقامت بتعيين مندوب سامي جديد هو المسيو دي مارتيل(٤٠) خلفاً لبونسو الذي فشل في الوصول الى اتفاق مع السوريين، فعندما تسلم مارتيل مهام وظيفته في تشرين الأول ١٩٣٣ قام باستدعاء رئيس الوزراء حقي العظم وطلب اليه ان يوافق مباشرة على مشروع المعاهدة التي أعدتها وزارة الخارجية الفرنسية لتنظيم العلاقات بين سوريه وفرنسا(٤١) .

بعد ان وضع مارتيل مشروع المعاهدة حمل رئيس الوزراء على قبولها، فاستقال سليم جنبرت احد الأعضاء من الكاثوليك وصديق فرنسا القديم احتجاجاً عليها، هذه هي الوطنية الصادقة التي أظهرها سليم جنبرت، فقد استقال قبل توقيعها من قبل الحكومة بيوم واحد في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣، وبعد نشر انباء المعاهدة شهدت دمشق هزة عنيفة من الغضب والقلق خوفاً من الآثار التي تترتب عليها وتقضي على أماني البلاد القومية(٤٢) .

كان دي مارتيل الذي وضع مشروع معاهدة لا تحقق أي مطلب من مطالب البلاد، اذ نصت على توكيل فرنسا في تمثيل سوريه الخارجي، وبقاء الانتداب الى ان تقبل سوريه في عصبة الأمم، وبقاء قوات برية وجويه في أراضي سوريه، كما نصت على استقلال جبل الدروز ومنطقة اللاذقية الذاتي والمالي والإداري(٤٣)، وعندما عرضت الحكومة المعاهدة على مجلس النواب لتصديقها إلا ان الأكثرية الساحقة رفضت المعاهدة المقترحة، وقد وقع نواب السلطة مع نواب الكتلة الوطنية على مضبطة بذلك(٤٤) .

كان دي مارتيل يريد فرض المعاهدة على النواب إلا أنه فوجئ بعريضة يتلوها جميل مردم من الكتلة الوطنية وتضم توقيعات أغلبية النواب برفضها، فما كان منه إلا ان عطل المجلس الى اجل غير مسمى، واستأثر بسلطة الوزارة رغم بقائها في الحكم حتى آذار ١٩٣٤ حيث خلفتها وزارة تاج الدين الحسني الثانية، واقتصر عمل الوزارة على تنفيذ أوامره وأراد ان يصرف البلاد عن الاهتمام بقضيتها الوطنية الى الاهتمام بالتعمير والإصلاح، فأعلن عن عدة مشروعات اقتصادية اشترط لانجازها ان يتوقف كل نشاط سياسي في البلاد(٤٥) .

أخذت الحركة الوطنية تعود الى قوتها وتزعج السلطات الحكومة السورية والانتدابية معاًفي أواخر عام ١٩٣٤، وكان شعارها سقوط الحكومة التاجية وتحقيق الميثاق على يد الكتلة الوطنية، وقد قامت حركات منها حركة مقاطعة الكهرباء والترام قادها فخري البارودي أحد رجال الكتلة الوطنية احتجاجاً على تعسف الشركة الأجنبية، فكانت هذه الحركة وسيلة لإثارة الشعور الوطني، فعمدت السلطات الفرنسية الى قمعها فاعتقلت فخري البارودي وبعض مساعديه ونفتهم الى الصحراء، كما اعتقلت كثير من مساعديه فازدادت النار اشتعالاً وأعلنت دمشق الاضراب العام وتبعتها المدن السورية الأخرى(٤٦) .

استمر اضراب دمشق نحو شهرين، تكررت فيها المظاهرات الصاخبة والاشتباكات الدموية والاعتقالات. وغدت البلاد وخاصة دمشق في حالة ثورية عصيبة، كانت تشتد كلما اشتد الفرنسيون في العنف والشدة(٤٧) .

أخذت الاجتماعات تعقد في كانون الثاني ١٩٣٦ في المدن السورية الكبرى بمناسبة حلول ذكرى وفاة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو، حيث اندلعت مظاهرات صاخبة وقد هاجمت الشرطة مكاتب الكتلة الوطنية بحجة وجود منشورات ضد الحكم الفرنسي، وعلى الرغم من أنها لم تعثر على شيء إلا انها قامت باعتقال عدد من الزعماء وأغلقت مكاتب الكتلة الوطنية مما أدى الى حدوث ردود فعل قويه لدى الشعب السوري على إجراءات السلطة الفرنسية. وكان اضراباً عاماً وشاملاً، اذ أغلقت المدارس والمعاهد على اختلاف أنواعها، كما أغلقت المتاجر والحوانيت، ولم يخلو ذلك الاضراب من بعض المصادمات في المدن(٤٨) ، لذا جنح المندوب السامي الفرنسي الى

مسايرة الموقف، واجتمع برئيس الكتلة الوطنية هاشم الاتاسي الذي استلم الزعامة بعد وفاة إبراهيم هنانو ووقع الاثنان اتفاقاً مبدئياً على خطوط حل تتفق مع المطالب الفرنسية، على ان تجري المفاوضات بشأنها في باريس(٤٩)، ان ثمرة الإضرابات في سوريه أجبرت فرنسا الى الرضوخ لرغبة الشعب، وأعلن دي مارتيل في ٢٥ شباط ١٩٣٦ تغيير سياسة فرنسا، كما اعلن عن فتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة ، وصرح استعداده لاصدار العفو العام واطلاق سراح المعتقلين السياسيين(٥٠) ، ثم أقال حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في شباط ١٩٣٦ وعين حكومة انتقالية حيادية برئاسة عطا الايوبي وعضوية وزراء رضيت عنهم الكتلة الوطنية. تألفت هذه الوزارة الانتقالية للاشراف على الحكم مدة المفاوضات لعقد معاهدة تحل محل الانتداب واجراء انتخابات نيابية. وقد انتهت مهمة هذه الوزارة في ٢١ كانون الأول ١٩٣٦ بسبب اجتماع المجلس النيابي وانتخاب رئيس جديد للجمهورية(٥١) .

اسرع زعماء الكتلة الوطنية الى تشكيل وفد سوري للدخول في مفاوضات مع وزارة الخارجية الفرنسية، وكان الوفد يتكون من هاشم الاتاسي وفارس الخوري وسعد الله وجميل مردم يمثلون الكتلة الوطنية وأدمون ومصطفى الشهابي من أعضاء الوزارة، والضابط احمد اللحام مستشاراً عسكرياً(٥٢) ، وحينما وصل الوفد باريس في آذار ١٩٣٦ دخل فوراً في المفاوضات وطلب الوفد ان تكون المعاهدة على غرار المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ وبكل ما تضمنته من مواد واحكام إلا ان الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لتلبية هذا الطلب(٥٣) .

وفي نهاية الامر قبل الوفد السوري بالطروحات الفرنسية ووقع المعاهدة السورية-الفرنسية في ٩ أيلول ١٩٣٦ التي حلت محل الانتداب(٥٤) .

الخاتمة

- تناول البحث دور الكتلة الوطنية في التطورات السياسية التي حدثت في سوريه بعد انتهاء الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥ التي اسفرت نتائجها عن تغيير السياسة الفرنسية في سوريه، فهذا لا يعني ان انتهاء الثورة السورية هو نهاية المقاومة السورية ضد السيطرة الفرنسية بل استمرت حركات النضال والمقاومة، مما أدى الى توحد الأفكار السياسية لقادة سوريه وزعماء الأحزاب السياسية فيها، والتكتل في جبهة

واحدة لتقرير مصير سوريه والتخلص من الضياع والتخبط السياسي، لذلك ظهرت الكتلة والوطنية التي تمكن قادة الحركة الوطنية من وضع النظام الداخلي والاطار التنظيمي لها في تشرين الثاني ١٩٣٢.

- اشترك أعضاء الكتلة الوطنية في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في ٢٤ نيسان ١٩٢٨، وحققوا فوزاً لم يكن في حسبان الفرنسيين .
- قامت الجمعية الوطنية قامت بعد تأسيسها بوضع دستور للبلاد على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بحذف ست مواد من مواد الدستور، والتي رفضتها الجمعية.
- أسفرت الانتخابات التي جرت في ٣٠ آذار ١٩٣٢ عن فوز مرشحي الحكومة بسبب تدخل السلطة الفرنسية فيها.
- قام المندوب السامي الفرنسي بونسو في ٧ حزيران ١٩٣٢ بدعوة البرلمان الجديد الى الاجتماع الذي تم فيه تعيين محمد علي العابد اول رئيس للجمهورية وحقي العظم رئيس للوزراء.
- وبعد نضالاً طويلاً وصراعاً دموياً مع السلطات الفرنسية، جنح المندوب السامي الفرنسي دي مارتيل الى مسايرة الموقف، واجتمع برئيس الكتلة الوطنية هاشم الاتاسي ووقع الاثنان اتفاقاً مبدئياً على المعاهدة السورية- الفرنسية التي وقعت بعد دخول الوفد السوري في مفاوضات مع وزارة الخارجية الفرنسية في باريس في آذار ١٩٣٦.
- اعتبر الشعب السوري ان انعقاد المجلس التأسيسي وإنجاز الدستور والمعاهدة هو منتهى طموحه الذي كان يقاسي من الانتداب الفرنسي وسياسة القمع والإرهاب التي مارسها ضده. والذي كان يرغب في الحصول على معاهدة تمكنه من الدخول في عصبة الأمم.

ملخص البحث

تناول البحث الكتلة الوطنية وأثرها التطورات السياسية التي حدثت في سوريه اعقاب الثورة السورية الكبرى للمدة من ١٩٢٧-١٩٣٦ ولم تنتهي حركة المقاومة الوطنية السورية بعد الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥ ضد السيطرة الفرنسية، بل استمرت حركات النضال والمقاومة، لذا رأى زعماء سورية وقادة حركتها الوطنية ضرورة التكتل

في جبهة وطنية واحدة اطلق عليها بالكتلة الوطنية. التي أصبحت منذ عام ١٩٣١ زعيمة البلاد والناطق الرسمي باسم الحركة الوطنية.

اشتركت الكتلة الوطنية في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في البلاد في ٢٤ نيسان ١٩٢٨، اذ حقق مرشحيها فوزاً في تلك الانتخابات، فأصبح إبراهيم هنانو رئيس اللجنة التي كلفت بوضع الدستور للبلاد.

وبعد ان عمدت السلطات الفرنسية في تزوير الانتخابات البرلمانية والتي جاءت نتيجتها لصالح مرشحي الحكومة... دعى المندوب السامي الفرنسي بونسو في ٧ حزيران ١٩٣٢ البرلمان السوري الجديد للاجتماع، فتم تعيين محمد علي العابد أول رئيس للجمهورية السورية وحقي العظم رئيساً للوزراء.

وبعد نضالاً طويلاً خاضه الشعب السوري وقادة الكتلة الوطنية من أجل الحصول على استقلاله من خلال الإضرابات والمصادمات الدموية مع السلطات الفرنسية رضخت الأخيرة لرغبة الشعب السوري في عقد المعاهدة السورية – الفرنسية عام ١٩٣٦.

ABSTRACT

The research Touches National Bloc on the political development in Syria in the wake of the Great Syrian Revolution for the period from 1927 to 1936. not mean the end of the Syrian National Movement , after of GreatSyrian Revolution in 1925Resistance to the French domination. Rather , the struggle and the resistance movements continued. Therefore , the political leaders of Syria and it national movements commanders believed the need for establishing one national front called the " National Bloc", Which has become since 1931 the country's leadership and official spokesman of the National Movement.

The National Bloc got involved in the elections of the constituent Assembly, which took place on 24 April 1928 whose its candidates won the elections. Ibrahim Hananu became the chairmen of the committee that was tasked to draft the first constitution for Syria.

After the French authorities deliberately resorted to election rigging whose results have come out in favor of government candidate, the French High Commissioner Busho called the new Syrian parliament to hold a meeting on June 7, 1932 at which Muhammad Ali al-Abid was

appointed the first president of the Syria Republic and Haqqi Al- Azm the prime minister.

After a long struggle waged by the Syrian people and the leaders of National bloc for independence through strikes and bloody clashes with the French authorities, the latter bowed to the desire of the Syrian People and signed on the Syrian- French Treaty in1936

هوامش البحث

(١)هو هنري دي جوفنيل ولد في باريس عام ١٨٦٥، صحفي وسياسي ليبرالي، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي عام ١٩٢١، ثم وزيراً للتعليم العام من آذار – آيار ١٩٢٤، للمزيد من التفاصيل ينظر: فليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٢) رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية اتجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦)، ص٦٤-٦٥.

(٣)بونسو : شخصية سياسية ودبلوماسية فرنسية، يمتلك تجربة سياسية لعمله في الجزائر والمغرب، تولى منصب المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان في ٣أيلول/٩/١٩٢٦. وبقي في منصبه حتى ٥ تموز ١٩٣٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية ، دار النصر، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٨-٤٩.

(٤)جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة وتعليق حافظ أبو مصلح، ط١، المكتبة الحديثة، بيروت، ١٩٧١، ص٥٠٣.

(٥)صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠،ص١٩.

(٦)المصدر نفسه، ص١٩.

(٧)محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج١، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٠، ص٤٢.

(٨)أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج٣، القاهرة، ١٩٣٤، ص٥٣١-٥٣٦؛ عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج١، حلب، ١٩٥٨، ص٦٤-٦٧.

(٩)ولد في دمشق عام ١٨٩١ في عائلة غنية في حي الشاغور، تلقى تعليمه في دروس خاصة على أيدي شيوخ الدين من حلقة الشيخ طاهر الجزائري، أسس جمعية النهضة العربية السرية عام ١٩٠٦، فليب خوري، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(١٠)المصدر نفسه، ص٢٩٧.

(١١) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا من ١٩٢٠-١٩٣٩، ط١، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٧٥، ص١٠٥.

(١٢)صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٠.

(١٣)هاشم الأتاسي: ولد في عام ١٨٧٥ في مدينة حمص، تلقى علومه الابتدائية والثانوية والعالية في اسطنبول، انتخب رئيساً للمؤتمر السوري عام ١٩٢٠، شكل أول وزارة له في عهد حكومة فيصل في أيار ١٩٢٠-١٩٢٥، انتخب رئيساً للجمهورية السورية خلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٩، توفي عام ١٩٦٠، للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٧٤، ص٥٥٤-٥٥٥.

(١٤)فليب خوري، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(١٥)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٠٤؛ رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ٧٥؛ علي عبد المنعم شعيب، مطالب جبل عامل الوحدة المساوة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧، ص١١١.

(١٦)فليب خوري، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(١٧)المصدر نفسه، ص٣٠٠.

(١٨)المصدر نفسه، ص٣١١.

(١٩)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٠٤؛ علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص١١١؛ فليب خوري، المصدر السابق، ص٣١٣.

(٢٠)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢١)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٢٢)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٤٤.

(٢٣)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٢٤)فليب خوري، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦.

(٢٥)رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

(٢٦)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٤٤.
(٢٧)رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٧٢.
(٢٨)فليب خوري، المصدر السابق، ص٣٨١.
(٢٩)صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢١-٢٢؛ رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٧٢.
(٣٠)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٤٢.
(٣١)ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٣٦.
(٣٢)ذوقان قرقوط ، تطور الحركة الوطنية، ص١٢٢.
(٣٣)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٤٥.
(٣٤)حسن الحكيم، صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٦، ص١٦٦.
(٣٥)المصدر نفسه والصفحة؛ رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٧٥.
(٣٦)رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٧٤.
(٣٧)حسن الحكيم، المصدر السابق، ص٦٧.
(٣٨)جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، د.ط، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٦، ص١٧٥.
(٣٩)ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية، ص١٤٠.
(٤٠)دي مارتيل: سياسي فرنسي ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٨، درس الحقوق في باريس وتخرج من المدرسة السياسية عام ١٩٠١، عين ملحقاً في مكتب رئيس الوزراء الفرنسي، عين في أيلول ١٩١٣ مفوضاً سامياً في القوزاق ثم سفير لفرنسا في طوكيو عام ١٩٢٠. جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ " دراسة تاريخية – وثائقية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل: كلية الآداب)، ٢٠٠٦، ص٣٢.
(٤١)إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٨، ص٩٩؛ جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص٥٠٥.

(٤٢)حسن الحكيم ، صفحات من تاريخ سوريه، ص١٧١؛ حسن أمين البعيني، دروز سوريه ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣ دراسة في تاريخهم السياسي، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٨٠.

(٤٣)حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين، د.ط، الدار القومية، القاهرة، د.ت ، ص٤٦.

(٤٤)ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية، ص١٤١؛ حسن أمين البعيني، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٤٥)جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص٥٠٥.

(٤٦)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٤٦.

(٤٧)حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤٨)جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص٥٠٦.

(٤٩)ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية، ص١٥٣.

(٥٠)المصدر نفسه والصفحة.

(٥١)حسن الحكيم، المصدر السابق، ص١٧١.

(٥٢)إبراهيم علوان، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٣)جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص٥٠٦؛ حسن أمين البعيني، المصدر السابق، ص٢٨٣.

(٥٤)علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص١٥٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً// الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، " دراسة تاريخية-وثائقية"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، (جامعة الموصل: كلية الآداب)، ٢٠٠٦.

٢- رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية اتجاه سوريه ولبنان من ١٩٢٠-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية، ٢٠٠٦).

ثانياً// الكتب العربية والمعربة:

١- إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٨.

٢- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج٣، القاهرة، ١٩٣٤.
٣- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربية المعاصر، د.ط، دار الكتب ، الموصل، ١٩٨٦.
٤- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة وتعليق حافظ أبو مصلح، ط١، المكتبة الحديثة، بيروت، ١٩٧١.
٥- حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية، دار النصر، القاهرة، ١٩٧٨.
٦- .....، صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٦.
٧- حسن أمين البعيني، دروز سوريه ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣ دراسة في تاريخهم السياسي، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.
٨- حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربي، الدار القومية، القاهرة، د.ت.
٩- ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩، ط١، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٧٥.
١٠-.....، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
١١-صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص١٩٧٠.
١٢- عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج١، حلب، ١٩٥٨.
١٣- عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهير، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٧٤.
١٤-علي عبد المنعم شعيب، مطالب جبل عامل الوحدة المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.
١٥- فليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٧.
١٦- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج١، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٠.